

في بيان صادر عن التحالف الوطني الديمقراطي

المؤتمر يواصل مسيرة الشرعية الدستورية بشجاعة وإخلاص

خلال 33 عاما تحققت العديد من الثورات السياسية والثقافية والتعليمية

أكد التحالف الوطني الديمقراطي أن الانتخابات الرئاسية القادمة ما هي إلا ثمرة يقطفها الشعب اليمني العظيم من شجرة إنجازات ابنه البار فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الذي قاد التحولات الكبيرة في مسيرة الوطن نحو البناء والتنمية والتقدم والازدهار خلال ٣٣ عاما من تسلمه مقاليد الحكم.

وأشار التحالف في بيان أصدره الجمعة الى أن الوحدة ستظل حاضرة في ذهن الأجيال وصانعها الرئيس علي عبدالله صالح الذي آمن بأنها أساس لاستقرار اليمن ونهضته وسجل بذلك الإنجاز أروع انتصار لليمن أرضاً وتاريخاً وحضارة وإنساناً.



الرئيس اسس الديمقراطية والنائب يكمل المشوار



وجاء في البيان: نقف على عتبات انتخابات رئاسية مبكرة دعا إليها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، وأكدها المبادرة الخليجية وأليتها المزمرة التي تم التوقيع عليها برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية.

وهي الانتخابات التي سيخرج فيها شعبنا اليمني لاختيار المرشح التوافقي المناضل المشير عبد ربه منصور هادي رئيسا لليمن في سياق التداول السلمي للسلطة، وهو ما كان يريده ويؤكد عليه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في كل خطابه.. وهذه الانتخابات ما هي إلا ثمرة يقطفها شعب اليمن العظيم من شجرة إنجازات ابنه البار المناضل المشير علي عبدالله صالح الذي حول صعوده إلى سدة الحكم من مغامرة بحياته إلى موعد للشعب مع قدره، ليبدأ رحلة التحولات الكبيرة، والخطوات الواسعة في مسيرة ثورة «سبتمبر - أكتوبر» الخالدة، وليصنع الشعب المعجزات المتلاحقة بقيادة رئيسه الشجاع.

وأكد البيان أن فترة ٣٣ عاما من حكم فخامة الأخ الرئيس المشير علي عبدالله صالح قد شهدت تحولات تاريخية تمثلت ببناء الإنسان اليمني وتنشيط وتفعيل دور المرأة وإسهاماتها في التنمية والديمقراطية وكافة الحقول الثقافية والسياسية والعلمية..

وأشارت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى أنه ومع دخول الأزمة السياسية وانتشار "الفوضى المنظمة" التي عانت منها بلادنا في بداية العام ٢٠١١م وتضاعفها بشكل متسارع، باتت فيه تشكل خطرا على أمن واستقرار الوطن والمواطن، وتهديدا للوحدة الوطنية، وتوالت مبادرات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الداعية إلى حقن الدماء وإلى الحوار، وإلى راب الصدق في البيت اليمني الواحد، مؤكدا على أن الحل يأتي من خلال المؤسسات الدستورية، وداعيا أيضا إلى انتخابات رئاسية مبكرة.. ولما لم تلق تلك المبادرات والدعوات

أذانا صاغية، بل وقوبلت باستهجان وتشكيك من قبل اللقاء المشترك وبعض الحاقدين على الثورة والديمقراطية والاستقرار والتنمية، تقدمت دول مجلس التعاون الخليجي بمبادرتها لحل الأزمة اليمنية، وعلى ما في المبادرة من إجحاف في حقه، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح فاجأ الجميع بتعامله الإيجابي مع بنود المبادرة، بل وبتمسكه بها وبأليتها التنفيذية المزمرة وإسهامه الجاد في تنفيذها.

وهكذا يؤكد الرئيس علي عبدالله صالح أن أول ما يسعى إلى تحقيقه وتثبيته هو مصلحة اليمن والحفاظ على وحدتها أرضاً وإنساناً، مؤكداً في الوقت نفسه أنه الأكثر تسامحا وسموا فوق كل الصغائر،

وقد أتى قانون الضمانات ليعيد للأمر نصابها إلى حد كبير، ومع ذلك فشعبنا اليمني يدرك جيدا أن من يحتاج إلى براءة ذمة من قبل وبعد "الفوضى المنظمة" التي فرشوا لها بسطهم الحربية وقادوا العشرات من الشباب للمحرقة تنفيذاً لمآربهم المعروفة، هم أصحاب "الفوضى المنظمة" نفسها ومن أصحاب الدعوات المضللة، وهم لاشك يعلمون ذلك علم اليقين، ويذكرون أن بعضهم - إن لم نقل معظمهم - مطلوب للعدالة والمساءلة قبل "الفوضى" ويعدها.

تحية تقدير واعتزاز لفخامة الأخ الرئيس المناضل علي عبدالله صالح، صانع التحولات التاريخية وهو يؤسس لمرحلة جديدة مرسخاً ثوابت الوطن

اجتماع هيئة الرقابة التنظيمية

> برئاسة الدكتور عوض محمد باشر اصيل نائب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي وحضور رؤساء وكوادر هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي عقد الثلاثاء الماضي اجتماع تم فيه مناقشة برنامج تنفيذ مهام لجان النزول الميداني إلى مؤسسة الميثاق للصحافة والنشر والمؤسسات الإعلامية للمؤتمر الشعبي العام ٢٠١٠-٢٠١١م للتأكد من مدى تنظيم عمل الوحدات المالية والمحاسبية للصحف ومدى استخدام الدفاتر والسجلات المحاسبية اللازمة وقيد العمليات المالية لمصروفاتها وإيراداتها وأيضاً مدى الالتزام بتطبيق اللائحة المالية للصحف والمجلات ومعرفة إيرادات وموارد الصحف ومدى الالتزام بتصفية عهد هذه المؤسسات الإعلامية وتسليم وثائق صرفياتها إلى الدائرة المالية بالأمانة العامة.

كما أن على هذه اللجان المكلفة القيام باستلام نسخة من عملية الجرد للأجهزة والمعدات والآلات والأثاث وغيرها ومطابقتها مع صور الجرد للسنوات السابقة.. إلى ذلك أكد الأخ نائب رئيس الهيئة على أهمية انجاز المهام بشكل متكامل وعدم التقاعس أو إهمال المهام كون المسؤولية تقع على الجميع في انجاح المهام باعتبار أن هذه المؤسسات التابعة للمؤتمر من أهم التكوينات..

مليشيات الاصلاح تحرق سيارة قيادي مؤتمري بتعز

أقدمت مليشيات حزب الاصلاح على احراق سيارة فؤاد الصوفي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالدائرة (٢٧) بمحافظة تعز. وقالت مصادر محلية لـ«الميثاق» أن مليشيات الاصلاح أحرقت سيارة القيادي المؤتمري فؤاد أمام منزله الكائن في منطقة الحويان أمس الأول حيث قامت بصب بنزين عليها ثم اطلاق الرصاص ما أدى الى اشتعال البنزين واحتراقها بالكامل.

الجدير بالذكر ان حوادث الاعتداءات التي تقوم بها مليشيات الاصلاح بمدينة تعز على القيادات المؤتمرية، في تزايد وهو ما يعده مراقبون تأكيدا على عدم التزام احزاب المشترك بقرارات اللجنة العسكرية التي قضت بإخراج المسلحين من المدينة.

رئيس فرع المؤتمر بالدائرة (15) ينجو من محاولة اغتيال

نجح القيادي المؤتمري حميد راجح رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالدائرة ١٥ في أمانة العاصمة من محاولة اغتيال نفذتها مليشيات تابعة للفرقة الأولى مدرع وحزب الاصلاح في منطقة مذبح أمانة العاصمة. حيث أطلقت مليشيات الفرقة والإصلاح الرصاص بكثافة على سيارته التي كان يقفها في الشارع أمام مكتب النائب العام من كل الاتجاهات. وقال حميد راجح- الذي نجى من الموت بأعجوبة لـ«المؤتمرن»: إنه تعرض وسيارته لإطلاق رصاص كثيف من قبل تلك المليشيات أثناء مروره من أمام مكتب النائب العام عند الساعة الخامسة عصر الاثنين الماضي. إلى ذلك ذكر شهود عيان أنه لولا لطف الله وعنايته لكان القيادي المؤتمري حميد راجح لقي حتفه نتيجة الرصاص الكثيف الذي أصاب سيارته والحق بها أضرارا كبيرة. الجدير بالذكر أن راجح تعرض بهذا الاعتداء لثلاث محاولات اغتيال من قبل تلك المليشيات في منطقة مذبح.

اجتماع موسع لمؤتمر مأرب

> عقدت القيادة التنظيمية والتنفيذية بمحافظة مأرب اجتماعاً موسعاً برئاسة الشيخ عبدالواحد علي القبلي نمران وكيل المحافظة المساعد رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة والأخ عبدالله أحمد الباكري وكيل المحافظة عضو اللجنة الدائمة.. وخلال الاجتماع تم استعراض تعميم الأمين العام المساعد للشئون السياسية والعلاقات الخارجية بشأن الدعوة لعقد اجتماع موسع في أطر المحافظة..

كما تم مناقشة الأوضاع التي تمر بها البلاد خلال الفترة الراهنة والمقبلة من أزمة سياسية واقتصادية على مستوى الوطن والمحافظه.. وقد خرج الاجتماع بعدد من القرارات الهادفة من أهمها تشكيل لجنة لاعادة والتحصير لعقد مؤتمر عام بالمحافظة.

اليمنيون يحتشدون للانتخابات الرئاسية الثالثة

> توقعت اللجنة العليا للانتخابات مشاركة نحو ١٢ مليون ناخب وناخبة في الانتخابات الرئاسية المبكرة والتي يجري الاعداد والتحصير لها على قدم وساق، لتجرى في موعدها

المحدد في ٢١ فبراير المقبل ٢٠١٢م..

صنعاء - بليغ الخطابي

29 ألف لجنة مشاركة

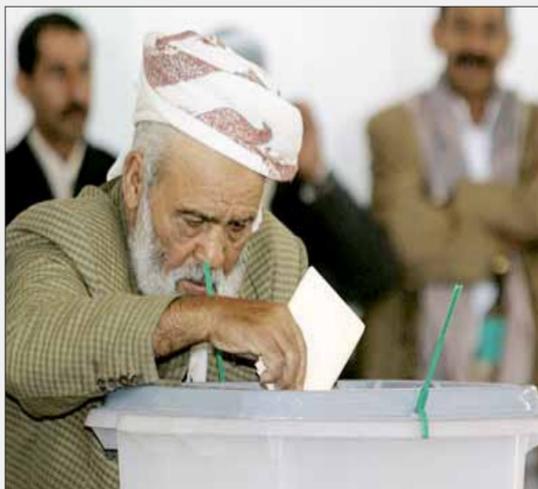
وذكر بأن اللجنة سلمت الأحزاب كشوفات وسيديات ليتم ترقيم أسماء المرشحين من قبلها لتولي العمل والتي يبلغ عددها حوالي ٢٩ ألف لجنة كل لجنة مكونة من ٣ أشخاص بإجمالي قرابة ٨٩ عضو لجنة انتخابية تتوزع بواقع ١٦ ألفاً بالنسبة للجان الذكور و١٢ ألفاً بالنسبة للجان الإناث.

وأكد رئيس لجنة الانتخابات ان اللجان الإرشافية تعمل على مستوى كل محافظة بواقع ٣٢ أعضاء ورئيس لكل محافظة، وقد بدأوا يتحركون إلى أعمالهم كما تم إعلان تشكيل اللجان الأصلية المكونة من ٣٠١ دائرة، وستبدأ عملية تدريبهم يومي ٢٩ و٣٠ من شهر يناير..

وعلى ذات الصعيد أكد القاضي سهل حمزة - رئيس قطاع الإعلام أن القطاع أعد خطة إعلامية توعوية متميزة تنسجم مع أهمية الانتخابات الرئاسية المبكرة كحدث وطني مهم.. مشيراً إلى أنه قد تم البدء بتنفيذ التوعية الانتخابية. وقال إنه قد تم استكمال كافة التجهيزات المتعلقة بالمركز الإعلامي والذي سيعمل على تزويد الصحفيين المحليين والعرب والأجانب بكافة المعلومات المتعلقة بسير العملية الانتخابية.

جاهزية عليا..

وحول الاستعدادات الأمنية لتأمين إجراء الانتخابات



الرئاسية، قال مشرف اللجنة الأمنية وغرفة العمليات القاضي سبأ محمد الحجي: إن نسبة جاهزية القطاع الأمني لإنجاز الانتخابات الرئاسية تتحسن يوماً عن آخر..

وسوف يتميز أفراد الجيش والأمن لأول مرة في تاريخ العمليات الانتخابية في اليمن بارتداء شارات تعريفية توضع على أكتافهم خلال أداء مهامهم لحماية اللجان الانتخابية

الميدانية. موضحاً أن هذه الشارات تتضمن رقماً خاصاً وتعني عن البطاقة العسكرية وتشمل كذلك تعليمات بواجبات ومهام الجندي المكلف بالمشاركة في حماية اللجان الانتخابية.

لافتاً إلى إشراك كافة تشكيلات القوات المسلحة والأمن وفقاً لمناطق تواجدھا..

مشيراً إلى ان الجميع سيخضع لتوجيهات وتعليمات اللجنة العليا للانتخابات وتوزعهم على حراسة اللجان الإرشافية والأصلية والفرعية ولجان الصناديق وذلك بواقع ضابط و(٦) أفراد لحماية اللجنة الإرشافية واللجنة الأصلية ومثلهم لحماية اللجنة الفرعية بالإضافة إلى جنديين لكل لجنة صندوق.

رقابة دولية ومحلية..

وفي الشأن الرقابي -محلياً ودولياً- على العملية الانتخابية أشارت القاضية سامية مهدي - رئيسة قطاع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الى تسلم القطاع طلبات المشاركة في الرقابة على الانتخابات الرئاسية المبكرة من قبل منظمات المجتمع المدني .

من جانب آخر أقرت لجنة دراسة طلبات المشاركة في الاطلاع والرقابة على الانتخابات في اجتماعها الأخير برئاسة قطاع شئون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء منح تراخيص للرقابة على الانتخابات لـ(١٧٢٠٠) مراقب محلي يعملون في (٨٩) منظمة محلية مهتمة بالشأن الديمقراطي..

وقال عبدالحكيم الشدادي - مدير عام إدارة الرقابة الانتخابية إن اللجنة في اجتماع متواصل للنظر في بقية الطلبات وان إدارته تتلقى يومياً طلبات جديدة للرقابة والاطلاع على الانتخابات من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية ووسائل الإعلام.

ويؤكد دليل المشاركة في الاطلاع والرقابة على سير العملية الانتخابية على وجود عدد من الحقوق والواجبات التي تلزم ممثلي الأحزاب والهيئات ووسائل الإعلام المرص لهم بالاطلاع والرقابة على سير العملية الانتخابية التقيد بها.